دور معاهد ومدارس الإدارة العامة في عملية الإصلاح الإداري
تجربة معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية

أ. أحمد بن سالم الزهراني
امين عام اللجنة العليا للاصلاح الاداري

أولا: المقدمة

بناء على دعوة معالي رئيس مجلس الخدمة المدنية، رئيس مجلس إدارة المعهد الوطني للادارة والانماء بالجمهورية اللبنانية المؤرخة في ٤/٩/١٩٩٧م، الموجهة الى معالي نائب رئيس مجلس الادارة والمدير العام لمعهد الادارة العامة بالمملكة العربية السعودية، لتقديم مداخلة حول تجربة معهد الادارة العامة بالمملكة، ضمن فعاليات ندوة «دور معاهد ومدارس الإدارة العامة في عملية الاصلاح الاداري» التي ينظمها المعهد الوطني للإدارة والإنماء يومي الجمعة والسبت ٢٤-٢٥/١٠/١٩٩٧م، في بيروت، فقد تم إعداد هذا العرض الذي يشتمل على لمحة تاريخية عن إنشاء المعهد وأهدافه واختصاصاته الرئيسة ومكوناته التنظيمية، وعن أهم إنجازاته في مجالات: التدريب، البحوث، الاستشارات، المكتبات والتوثيق. كما يشتمل العرض على لمحة عن الأمانة العامة للجنة العليا للإصلاح الاداري التي ترتبط إداريا بمدير عام معهد الادارة العامة.

ثانيا: لمحة تاريخية

قامت المملكة العربية السعودية بإنشاء العديد من المجالس واللجان والأجهزة التي تُعنى بالتنمية الادارية والإصلاح الاداري، من أهمها:

١- الديوان العام للخدمة المدنية، وقد ورد بأسماء مختلفة منذ إصدار أول نظام متكامل للموظفين

بمسمى (نظام المأمورين) سنة ١٣٥٠هـ- ١٩٣١م، وقد صدر آخر نظام له عام ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م بمسمى (نظام الخدمة المدنية) واستقر اسم الجهاز المعني بالإشراف على تطبيق هذا النظام بمسمى «الديوان العام للخدمة المدنية».

٢ - معهد الادارة العامة (١٣٨٠هـ- ١٩٦١م).

٣ - اللجنة العليا للإصلاح الاداري (١٣٨٣هـ-١٩٦٣م).

٤ - الإدارة المركزية للتنظيم والإدارة (١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م).

٥ - مجلس الخدمة المدنية (١٣٩٧هـ-١٩٧٨م).

٦ - لجنة تدريب موظفي الخدمة المدنية (١٣٩٧هـ-١٩٧٨م).

٧ - مجلس القوى العامة (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).

٨ - العديد من كليات الإدارة التابعة للجامعات السعودية.

ويعد معهد الإدارة العامة من بين أجهزة التنمية الإدارية في المملكة الذي يعود تاريخ إنشائه هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية إلى عام ١٣٨٠هـ- ١٩٦١م، ويتمثل الهدف الرئيسي من إنشاء المعهد كما ورد في نظامه الأساسي في:

«رفع كفاية موظفي الدولة وإعدادهم علمياً وعملياً لتحمل مسؤولياتهم وممارسة صلاحياتهم على نحو يكفل الارتفاع بمستوى الادارة، ويدعم قواعد تنمية الاقتصاد الوطني. كما يختص بالمساهمة في التنظيم الاداري للإدارة الحكومية، وإعطاء المشورة في المشكلات الإدارية التي تعرضها عليه الوزارات والاجهزة الحكومية، والبحوث المتعلقة بشؤون الإدارة وتوثيق الروابط الثقافية في مجال الإدارة العامة، وتكون الدراسة بالمعهد عن طريق المحاضرات وحلقات البحث والنقاش والمشاهدات الواقعية والتدريب العملي». كما تم تحديد الاختصاصات الرئيسة للمعهد على النحو التالي:

«١ - وضع وتنفيذ برامج تعليمية وتدريبية للمستويات الوظيفية المختلفة.

٢ - إجراء البحوث والدراسات الادارية العلمية والعملية وتوجيهها والإشراف عليها بالمعهد وبالتعاون مع المسؤولين في الوزارات والمصالح وفروعها عندما يكون البحث ميدانيا بأي منها.

٣ - جمع وتبويب وتصنيف الوثائق الإدارية بالمملكة.

٤ - القيام بعقد مؤتمرات التنمية الادارية للمستويات العليا من موظفي الدولة.

٥ - الدعوة لمؤتمرات عربية وإقليمية ودولية بالمملكة في شؤون الادارة العامة والاشتراك في مثيلاتها بالخارج.

٦ - نشر البحوث والبيانات الادارية وتبادلها مع الجهات المعنية بالمملكة وبالدول العربية وغيرها

من الدول.

٧ ـ تشجيع البحوث العلمية في شؤون الادارة وتقرير المنح الدراسية والمكافآت المحققة لهذا الهدف.

٨ ـ إيفاد بعوث علمية وتدريبية في الشؤون الإدارية لينتفع بأعضائها في التدريب بالمعهد ورفع الكفاية الادارية بين الموظفين.

٩ ـ قبول دارسين من أبناء الدول العربية.

١٠ ـ يجوز للمعهد ان يستعين بالمساعدات الفنية والمالية التي تقدمها الهيئات الدولية والمؤسسات الخاصة».

ويقوم المعهد بممارسة هذه الاختصاصات في ظل شعار (نحو تنمية إدارية أفضل)، وذلك من خلال قطاعات ووحدات إدارية عديدة في المركز الرئيسي للمعهد بالرياض وفروعه في المناطق. ويتم تخصيص ميزانية سنوية للمعهد ضمن الميزانية العامة للدولة، وتوضح الخريطة المرفقة الهيكل التنظيمي لمعهد الادارة العامة بالمملكة العربية السعودية.

وتجدر الإشارة الى ان الامانة العامة للجنة العليا للإصلاح الإداري ترتبط مباشرة من الناحية التنظيمية بمدير عام معهد الادارة العامة رئيس اللجنة الإدارية التحضيرية للجنة العليا للإصلاح الإداري، الأمر الذي يؤكد العلاقة الوطيدة بين مفاهيم: التنمية، التطوير، الإصلاح الاداري وتطبيقاتها في المملكة.

ثالثاً: أهم الإنجازات

يمكن تصنيف إنجازات معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية على النحو التالي:

١ ـ مجال التدريب

يُعد المعهد الجهة المركزية المسؤولة عن تقديم التدريب الإداري للموظفين في الاجهزة الحكومية. وتتمثل السياسة العامة للتدريب الإداري في المملكة التي حددتها أنظمة الخدمة المدنية (لائحة التدريب الصادرة في عام ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م) في النقاط التالية:

ـ إعداد الموظف ليتولى مركزا شاغرا او مشغولا بمتعاقد من الخارج ويحتاج عمله إلى إعداد وتدريب خاص.

ـ رفع مستوى الأداء لدى الموظفين او تحسين وتطوير البيئة الادارية في الاجهزة الحكومية عن طريق تحسين نظم وأساليب العمل فيها.

- تهيئة الموظفين لاتباع أسلوب جديد في العمل او استعمال التقنيات الجديدة.
- إعادة تدريب او إعداد من يراد توجيههم نحو وجهات عمل جديدة نتيجة لظروف العمل او الموظفين.

وشهدت برامج التدريب التي ينفذها المعهد تطورا نوعيا وكميا منذ إنشاء المعهد، وذلك لتلبية الاحتياجات التدريبية للقطاعين الحكومي والأهلي. ويبلغ عدد البرامج المقدمة في العام التدريبي الواحد ،مائتين وخمسين برنامجا مختلفا، كما تصل عدد مرات عقد البرنامج إلى ما يقارب خمسين مرة في العام التدريبي وذلك لمجموعات مختلفة من المتدربين. ويقوم المعهد بتقديم نوعين أساسيين من التدريب هما:

أ ـ التدريب قبل الخدمة

بدأ المعهد في تنفيذ هذا النوع من التدريب الذي سمي «البرامج الإعدادية» منذ عام (١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م)، وذلك بهدف تأهيل حملة شهادتي الثانوية او الجامعات للقيام بأعباء وظيفية معينة في القطاعين الحكومي والأهلي. وتتراوح فترة الإعداد في هذه البرامج بين سنة وسنتين ونصف. ويمكن تصنيف البرامج المقدمة في هذا المجال على النحو التالي:

- البرامج الإعدادية العامة.
- البرامج الإعدادية الخاصة بموظفي أحد الاجهزة الحكومية.
- البرامج الإعدادية الموجهة لوظائف القطاع الاهلي.

ب ـ التدريب أثناء الخدمة

يقوم المعهد منذ إنشائه بتنفيذ برامج تدريبية لتنمية وتطوير قدرات ومهارات وتوجهات الموظفين في الاجهزة الحكومية وذلك من خلال تقديمه البرامج التالية:

- برامج تنمية الإدارة العليا الموجهة لوكلاء الوزارات ومساعديهم والمديرين العامين وذلك من خلال عقد الندوات والحلقات التطبيقية في مختلف الموضوعات الإدارية وتتراوح مددها ما بين ثلاثة وخمسة أيام. وتهدف هذه البرامج الى مناقشة القضايا والمسائل الإدارية التي تواجه التنمية الإدارية، علاوة على تمكين كبار الموظفين في الاجهزة الحكومية من تبادل الآراء والمقترحات حولها وتعريفهم بالاتجاهات العصرية للإدارة.
- البرامج التدريبية أثناء الخدمة التي يقوم المعهد بتقديمها لموظفي الاجهزة الحكومية كافة. وهذه البرامج ذات مستويات متفاوتة ومتخصصة في مجالات عدة من أهمها: الإدارة العامة، القانون، شؤون الموظفين، الإدارة الهندسية، الإدارة الصحية، المكتبات، الإعلام، الإدارة التعليمية، التدريب،

إدارة المواد، الميزانية، الاقتصاد ،المحاسبة، الإدارة المكتبية، الحاسب الآلي، الإحصاء.

- البرامج التدريبية والحلقات التطبيقية الخاصة التي يقوم المعهد بتصميمها وفقا لاحتياجات تدريبية ذات طبيعة خاصة، وذلك لبعض الجهات الحكومية بناء على طلبها.

وتخضع كافة برامج التدريب التي ينفذها المعهد لعملية تصميم وتقويم وتطوير مستمرة، يتبنى المعهد فيها منهجية تعتمد على دراسة تحليلية للعملية التدريبية وفقا للمرتكزات التالية:

- إجراء دراسة ميدانية للاحتياجات التدريبية.
- اتباع أسلوب علمي إجرائي في تصميم البرامج.
- إيجاد الحقائب التدريبية للمتدربين وأعضاء هيئة التدريب.
- تطوير المهارات التدريبية لأعضاء هيئة التدريب.
- تهيئة القاعات واستخدام التجهيزات والتقنيات التدريبية العصرية.
- تبني نظم وأساليب علمية وميدانية لتقويم أثر التدريب.

وتجدر الإشارة الى ان المعهد يقدم سنوياً منحاً تدريبية لعدد من الدول العربية لإشراك موظفيها في البرامج التدريبية أثناء الخدمة.

٢ ـ مجال البحوث

يقوم المعهد بإعداد ونشر البحوث والدراسات التطبيقية وتأليف وترجمة المراجع والكتب المتخصصة في مجالات الإدارة العامة والتنمية الإدارية. كما يقوم بتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لإجراء البحوث والدراسات التطبيقية والمتخصصة سواء على المستوى المحلي او الخليجي او العربي أو الدولي.

ويتبنى المعهد الأساليب والمنهجيات العلمية في مجال البحوث وفقا للخطط المعتمدة وجميع بحوثه محكمة. كما يقوم المعهد بإصدار مجلة الإدارة العامة، وهي مجلة علمية متخصصة ومحكمة، تصدر كل ثلاثة أشهر من أجل الإسهام في نشر البحوث والأعمال العلمية في مجالات الإدارة العامة.

٣ ـ مجال الاستشارات

يُعد تقديم الاستشارات الإدارية من أوائل النشاطات التي باشرها المعهد منذ إنشائه. ويقوم المعهد بتقديم الاستشارات لكافة الاجهزة الحكومية وبعض الجهات في القطاع المشترك والقطاع الاهلي وكذلك المؤسسات والجمعيات الخيرية دون اي مقابل مادي تدفعه هذه الجهات.

وتجدر الإشارة الى ان المعهد قام بتقديم عدة استشارات لبعض الدول والمنظمات الخليجية

والعربية والاسلامية. ويعتمد المعهد في تقديم الاستشارات على ترك المبادرة للجهات المستفيدة للتقدم برغباتها في هذه الخصوص، ويمكن تصنيف موضوعات الاستشارات التي تم تقديمها في المعهد على النحو التالي:

١ـ التنظيم الإداري.
٢ـ الأنظمة واللوائح.
٣ـ الإدارة المكتبية.
٤ـ أساليب وإجراءات العمل.
٥ـ إدارة المواد.
٦ـ المالية العامة والميزانية.
٧ـ التوظيف.
٨ـ التدريب.
٩ـ الإدارة الصحية.
١٠ـ المكتبات والتوثيق.
١١ـ تقنية العمل.
١٢ـ الاقتصاد.
١٣ـ الإدارة الهندسية.

٤ ـ مجال المكتبات والتوثيق

يوجد بالمعهد عدد من المكتبات ومركز للوثائق في كل من المركز الرئيسي للمعهد بالرياض وفروعه في المناطق. وتضم هذه المكتبات ومركز الوثائق قواعد معلومات مختلفة ومجموعة كبيرة من أوعية المعرفة المتخصصة والمتنوعة، وذلك في مجالات العلوم الإدارية والعلوم ذات العلاقة بنشاطات المعهد، وتشتمل على كتب مرجعية ورسائل جامعية ودوريات وأفلام وأشرطة وأقراص ووثائق حكومية تزيد في مجموعها على ثلاثمائة ألف وعاء معرفي، وذلك بهدف تلبية احتياجات المستفيدين من الخدمات المقدمة في هذا المجال، ويوضح الجدول المرفق إنجازات المعهد للعام التدربي (١٤١٧/١٦هـ ـ ١٩٩٧م).

رابعا: الأمانة العامة للجنة العليا للإصلاح الإداري

عندما تم تكوين اللجنة العليا للإصلاح الإداري في عام (١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م)، تم إنشاء مكتب الأمانة العامة للجنة العليا للإصلاح الإداري في مقر معهد الإدارة العامة بالرياض لكي تتولى

مساعدة اللجنة العليا للإصلاح الإداري، واللجنة الإدارية التحضيرية. وتستعين الأمانة بالمتخصصين وأعضاء هيئة التدريب في المعهد وذلك في عملية إعداد الدراسات التي يتطلبها العمل.

ويرأس اللجنة العليا للإصلاح الإداري خادم الحرمين الشريفين رئيس مجلس الوزراء، وتضم في عضويتها عددا من الوزراء المتخصصين والمعنيين مباشرة بالتنمية الإدارية والتخطيط، كما يرأس اللجنة الإدارية التحضيرية للجنة العليا للإصلاح الإداري مدير عام معهد الإدارة العامة.

وقد قامت اللجنة العليا للإصلاح الإداري منذ إنشائها بإصدار (٢٣٣ قراراً) تتعلق بالعديد من المجالات والموضوعات الإدارية مثل: (الأنظمة، التنظيم وإعادة التنظيم، إنشاء وحدات جديدة أو إلغاء وحدات قائمة، إيجاد حلول لما يثار من تنازع وتداخل بين الاجهزة الحكومية حول اختصاصاتها، كما يشمل الإجراءات الإدارية، التوظيف وشؤون الموظفين، تنظيم ساعات العمل الرسمي، المالية والميزانية، وغير ذلك من الموضوعات ذات العلاقة بإصلاح الاجهزة الحكومية من الناحية الإدارية والتنظيمية).

كما قامت الأمانة العامة للجنة العليا للإصلاح الإداري منذ إنشائها بإنجاز ما يفوق (٦٠٠) دراسة في مختلف موضوعات ومجالات الإصلاح الإداري بالمملكة. ويتضح دور ومهام الأمانة العامة للجنة العليا للإصلاح الإداري باعتبارها وحدة إدارية مرتبطة بمعهد الإدارة العامة من خلال معرفة مهام اللجنة العليا للإصلاح الإداري، واللجنة الإدارية التحضيرية للجنة العليا للإصلاح الإداري، وذلك على النحو التالي:

١ ـ مهام اللجنة العليا للإصلاح الإداري

تتولى اللجنة العليا للإصلاح الإداري المهام التالية:

أ ـ وضع وإقرار الخطة العامة لتنظيم الإدارة الحكومية وإصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة.

ب ـ دراسة وإقرار نتائج التقارير والتوصيات المقدمة من قبل اللجنة الإدارية التحضيرية.

ج ـ دراسة مشروعات الأنظمة الجديدة او التعديلات على الأنظمة الحالية تمهيدا لرفعها الى الجهات المختصة لإصدارها بالطرق النظامية الواجبة.

د ـ أخذ رأي مجلس الوزراء في القرارات التي ترى اللجنة ضرورة عرضها على المجلس لأخذ الرأي فيها او لإحاطة المجلس علما بها فقط.

هـ ـ إبلاغ الوزارات والمصالح الحكومية بواسطة رئيس مجلس الوزراء ورئيس اللجنة بالقرارات والتعليمات الواجب تنفيذها.

و ـ دعوة المسؤولين في أية وزارة ومصلحة حكومية للاستئناس برأيهم في ما هو معروض على اللجنة من تقارير وتوصيات.

ز ـ دراسة وإقرار الخطة العامة لمراقبة وتتبع تنفيذ القرارات التي تصدرها اللجنة وتُبلّغ للإدارات الحكومية.

ح ـ اتخاذ جميع الإجراءات التي تحقق ـ بصفة مباشرة او غير مباشرة ـ إصلاح الجهاز الإداري الحكومي، او التي من شأنها تسهيل تحقيق هذا الإصلاح.

وتعقد اللجنة اجتماعاتها بناء على دعوة من رئيسها او نائبه، ويحضر الاجتماعات الى جانب الأعضاء مدير عام معهد الإدارة العامة بصفته رئيسا للجنة الإدارية التحضيرية، كما يحضرها أمين عام اللجنة العليا للإصلاح الإداري.

٢ ـ مهام اللجنة الإدارية التحضيرية للجنة العليا للإصلاح الإداري

تتكون اللجنة الإدارية التحضيرية للجنة العليا للإصلاح الإداري من

ـ مدير عام معهد الإدارة العامة رئيساً.

ـ نائب رئيس الديوان العام للخدمة المدنية لتطوير الخدمة عضواً.

ـ مدير الإدارة المركزية للتنظيم والإدارة (وزارة المالية والاقتصاد الوطني) عضواً،

وتتمثل مهام اللجنة الإدارية التحضيرية في ما يلي:

أ ـ مناقشة ودراسة كافة التقارير والموضوعات وإبداء الملاحظات عليها وإعداد التوصيات اللازمة بشأنها، تمهيدا لعرضها على اللجنة العليا للإصلاح الإداري.

ب ـ دعوة المسؤولين في الوزارات والمصالح الحكومية، وذلك للاستئناس بآرائهم في بعض الموضوعات المطروحة على اللجنة العليا للإصلاح الإداري ـ إذا رأت هناك حاجة لذلك.

ج ـ الاتصال بالوزارات والمصالح الحكومية مباشرة او عن طريق أمانة اللجنة للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة.

د ـ رفع أية توصيات ومقترحات او خطط الى اللجنة العليا للإصلاح الإداري ترى ان من شأنها تسهيل مهمة تنفيذ برامج الإصلاح الإداري لجهاز الدولة بوجه عام.

وتعقد اللجنة الإدارية التحضيرية للجنة العليا للإصلاح الإداري اجتماعاتها بصفة دورية بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة الى ذلك. ويحضر اجتماعات هذه اللجنة بالإضافة الى الأعضاء أمين عام اللجنة العليا للإصلاح الاداري، كما يحضر اجتماعاتها بعض المختصين من الأمانة العامة للجنة العليا للإصلاح الإداري، وقد يدعى احيانا مسؤول او أكثر من الجهة التي يصادف ان يشتمل جدول

أعمال اللجنة الإدارية التحضيرية على موضوع يخصها، وذلك بهدف الرد على استفسارات أعضاء اللجنة حول الأمور المعروضة وعمل إيضاحات إضافية تساعد اللجنة على الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع المعروض عليها.

٣ـ مهام الأمانة العامة للجنة العليا للإصلاح الإداري

تتولى الأمانة العامة للجنة العليا للإصلاح الإداري المهام التالية:

أ. إجراء الدراسات والتقارير التي تعرض على اللجنتين العليا والتحضيرية، ويدخل في ذلك القيام بزيارات ميدانية للوزارات والمصالح الحكومية ذات العلاقة بالدراسات، بهدف جمع المزيد من المعلومات واستطلاع آراء ذوي الاختصاص بالموضوع.

ب. الاتصال بالمسؤولين في الوزارات والمصالح وغيرهم ممن تود إحدى اللجنتين دعوتهم وإحاطتهم بالهدف من الاجتماع.

ج. تحضير الوثائق والبيانات والمعلومات التي تستلزمها أعمال اللجنتين.

د. إيجاد قواعد بيانات ومعلومات باستخدام الأساليب والتقنيات الملائمة.

هـ. التحضر لاجتماعات اللجنتين العليا والإدارية التحضيرية، بما في ذلك إعداد محاضر الجلسات وتسجيل الملاحظات والآراء.

و. إعداد قرارات اللجنة العليا للإصلاح الإداري تمهيداً لرفعها الى المقام السامي.

خامساً: خاتمة

يتضح مما سبق ان المملكة العربية السعودية أولت عملية التنمية الإدارية والإصلاح الإداي اهتماما كبيرا وفاعلا. وفي الصفحات السابقة تم إعطاء لمحة موجزة عن تجربة معهد الإدارة العامة في المملكة في مجال التنمية الإدارية والإصلاح الإداري، والإنجازات التي تم تحقيقها في هذا الصدد.

وتجدر الإشارة الى ان المعهد يعتمد في تنفيذ نشاطاته واختصاصاته الرئيسية على نخبة من أعضاء هيئة التدريب تبلغ نسبة السعوديين منهم أكثر من (٨٠٪). ويقوم المعهد بإتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريب بالالتحاق ببرامج الابتعاث لإكمال الدراسات العليا في الولايات المتحدة الاميركية وبعض الدول الأوروبية علاوة على البرامج السنوية للتدريب الخارجي.

وتمشياً مع اختصاصات ودور المعهد فإنه يقوم بتغذية الاجهزة والمؤسسات في القطاعين الحكومي والأهلي بالقيادات الإدارية وذلك عن طريق ندب ونقل وإعارة أعضاء هيئة التدريب من مختلف التخصصات بالمعهد، مساهمة في دعم القطاعين الحكومي والأهلي بالخبرات والقدرات التي تساعد على زيادة زخم مسيرة التنمية الشاملة ورفع مستوى أداء الاجهزة الإدارية في المملكة العربية السعودية.

ويمكننا القول ان دور معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية في عملية الإصلاح الإداري يتبلور في النقاط الرئيسية التالية:

-تعميق مفهوم الإصلاح الإداري لدى كافة الاجهزة الحكومية من خلال تقديم مختلف البرامج والنشاطات التي تؤدي الى تنمية وتطوير قدرات ومهارات الموارد البشرية وإعادة تأهيلها لتكون قادرة على أداء العمل بكفاءة وفاعلية، ويعد المعهد الجهة المركزية للتدريب الإداري في المملكة.

-توفير قاعدة فكرية للإصلاح الإداري بالمملكة، حيث يتم الاستعانة بشكل أساسي بأعضاء هيئة التدريب والمتخصصين بالمعهد للقيام بالدراسات التي تتولاها الأمانة العامة للجنة العليا للإصلاح الإداري. فوجود الأمانة العامة في مقر معهد الإدارة العامة بالرياض، ساهم في الاستفادة بشكل مباشر من الخبرات والإمكانات المتوفرة لدى المعهد. وبالتالي أدى الى تكوين قاعدة متميزة للخبرة الوطنية في مجال الإدارة العامة والإصلاح الإداري وتأصيل الموروث الإداري المكتسب، والحد من الاعتماد على الخبرات الوافدة التي قد يغيب عنها الطبيعة الخاصة للمعطيات الإدارية في المملكة.

-إيجاد الارتباط المباشر والوثيق بين مخرجات البرامج التي يقدمها المعهد وعملية الإصلاح الإداري في المملكة. ويتضح ذلك جلياً في أن التوصيات التي تنتهي إليها الندوات التي يعقدها معهد الإدارة العامة في مختلف الموضوعات الإدارية المتخصصة والتي يشارك فيها المسؤولون في مستوى الإدارة العليا بالأجهزة الحكومية، تجد طريقها لدراسة إمكانية تطبيقها وتبنيها من خلال قيام اللجنة العليا للإصلاح الإداري بالنظر فيها وإقرار ما يلزم بشأنها لوضعها موضع التنفيذ.

-تنوع المجالات الإدارية التي يستطيع المعهد الإسهام في دراستها ووضع المعايير والأسس الموضوعية لها بما يدعم مسيرة الإصلاح الإداري في المملكة، سواء كانت تلك الدراسات في مجال تنظيم الهياكل والاختصاصات والمهام الوظيفية للأجهزة الحكومية، او فيما يتعلق بأنظمة ولوائح العمل وأساليبه وتقنياته وإجراءاته، أو توظيف الموارد البشرية وتأهيلها وتطويرها.

-بث الوعي الإداري عن طريق نشر الكتب والبحوث والدوريات وغيرها من أوعية المعلومات التي تساهم في دعم مسيرة الإصلاح الإداري.

-إيجاد قاعدة بيانات مركزية تساعد على توفير المعلومات التي تحتاجها برامج ونشاطات الإصلاح الإداري في المملكة.

وختاماً، فإن المعهد يقوم في الوقت الحاضر بتنفيذ مشروع تقويمي لكافة برامجه ونشاطاته بغية تطويرها وتوضيح الرؤية المستقبلية لمسار التنمية والإصلاح الإداري. وتتولى هذه المهمة لجنة مكونة من نخبة من الأعضاء من خارج المعهد وداخله، ويُتوقع ان ينتهي المعهد من الدراسات الخاصة بهذا المشروع في الأشهر القليلة المقبلة.

المملكة العربية السعودية
خريطة الهيكل التنظيمي
لمعهد الإدارة العامة
مجلس الإدارة
المدير العام
مكتب المدير العام
الأمانة العامة للجنة الطلب الإقليمي
إدارة التخطيط
إدارة التطوير الإداري
المراقب العام
إدارة العلاقات العامة والإعلام
نائب المدير العام للبحوث والمعلومات
الإدارة العلمية للبحوث
إدارة منهجية البحوث
إدارة الإمداد والمتابعة
الإدارة العامة للمكتبات والوثائق
إدارة خدمات المعلومات
إدارة تقنية المعلومات
إدارة تنظيم المعلومات
إدارة تنمية المجموعات
إدارة التوثيق الحكومية
إدارة الطباعة والنشر
مركز المصغرات الفلمية
مركز الحاسب الآلي
الإدارة العامة للإستشارات
إدارة إعداد الإستشارات
إدارة متابعة الإستشارات
الإدارة العامة للشئون الإدارية
إدارة المشتريات
مركز الإتصالات الإدارية
إدارة التشغيل والصيانة
إدارة الشئون المالية
إدارة شئون العاملين
نائب المدير العام للتدريب
إدارة تقييم البرامج
إدارة تصميم وتطوير البرامج
إدارة عمليات التدريب
الإدارة العامة لشئون المتدربين
إدارة خدمات المتدربين
إدارة القبول والتسجيل
إدارة البرامج الخاصة
إدارة برامج القطاع الأهلي
إدارة برامج الحاسب الآلي
إدارة البرامج العليا
مركز اللغة الإنجليزية
إدارة برامج الإدارة المكتبية
إدارة برامج الاتصال الجماهيري والعلاقات العامة
إدارة البرامج الإدارية
إدارة البرامج المالية والإقتصادية
إدارة البرامج الهندسية والمشروعات
مركز تقنيات التدريب
مركز التدريب الإقليمي للإحصاء
مركز التدريب الإقليمي للإدارة التربوية